موجز سياسات
كانون الأول 2024

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكبار السن في الأردن

فداء قطاشة/منظمة HelpAge International

المحتويات

1 الرسائل الرئيسية
2 مقدمة
4 النتائج الرئيسية للدراسة
4 1. نظام الحماية الاجتماعية غير الكافي
6 2. هيمنة القطاع غير الرسمي
6 3. التحديات المتعلقة بالمساعدات النقدية لكبار السن
8 4. نقص التغطية بين النساء الأكبر سنًا
8 5. معدلات التغطية المنخفضة للاجئين
10 التوصيات
12 الحواشي الختامية

الرسائل الرئيسية

- حوالي نصف كبار السن في الأردن ممن تبلغ أعمارهم 60 عاما فما فوق يتلقون رواتب تقاعدية.
- يواجه كبار السن في الأردن، الذين يتلقون رواتب تقاعدية، صعوبة في تحقيق الأمن المالي بسبب تدني رواتبهم التقاعدية.
- يواجه كبار السن السوريين صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وبخاصة الاحتياجات الصحية، على الرغم من أنهم يتلقون مساعدات نقدية أكثر من كبار السن الأردنيين. حيث أن أكثر من ثلثي كبار السن السوريين نادراً ما يتمكنون من تغطية نفقات الرعاية الصحية والعلاج.
- بسبب عدم كفاية التغطية، تلجأ العديد من الأسر إلى آليات سلبية للتكيف مع انخفاض الدخل وقلة الخدمات، مثل الاستدانة وتخفيض استهلاك الغذاء. وتعتبر آليات التكيف السلبية هذه منتشرة أكثر بين السوريين.
- توجد فجوات واسعة بين الجنسين في تأمين الدخل في سن الشيخوخة؛ فأقل من 27 في المائة من النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 60 عامًا يحصلن على نوع من المعاش التقاعدي، وتعتمد الكثير من المسنات الأرامل على استحقاقات الورثة التي لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية.
- على الحكومة الأردنية زيادة مستويات الأجور لتنعكس إيجابا على مستويات الرواتب التقاعدية، لضمان احترام حقوق جميع كبار السن في الأردن، وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة.

HelpAge International
ageInternational
Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مقدمة

يشمل نظام الحماية الاجتماعية التدابير العامة التي يوفرها المجتمع لأفراده لإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وحمايتهم من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الظروف الديموغرافية والطارئة المتعلقة بالعمل كما هو مبين في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 (1952)، والتي صادقت عليها المملكة الأردنية في عام 2014. وقد عرّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان. وقد تم تعزيز ذلك من خلال صياغة الهدف 1-3 من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى *"تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، وتحقيق تغطية كبيرة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030".*

هيثم معتوق/منظمة HelpAge International

تسعى الحكومة الأردنية جاهدةً إلى وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية الشاملة بحلول عام 2025، كما هو مبين في استراتيجيتها الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025). ومن الجوانب المهمة في هذه الاستراتيجية توسيع نطاق المزايا لتشمل جميع كبار السن في الأردن.

ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً. فالنظام الحالي مجزأ، ويتألف من مزيج معقد من آليات الحماية غير الرسمية وشبه الرسمية والرسمية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات والتي تختلف حسب المحافظة والجنسية.

وفي ظل غياب الدعم الكافي للدخل، يعتمد كبار السن في الأردن في كثير من الأحيان، وبخاصة أولئك الذين يعانون من محدودية النشاط الاقتصادي مثل الأمهات والعائلات أو أولئك الذين يعانون من اعتلال الصحة أو الإعاقة، على استراتيجيات التكيف السلبية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الاستدامة وتخفيض استهلاك الغذاء. إن تحقيق أمن الدخل ضروري لضمان قدرة الأردنيين بكل تنوعهم على الحفاظ على حياة كريمة وآمنة وممتعة مع تقدمهم في العمر.

تمتد الحماية الاجتماعية الشاملة إلى ما هو أبعد من الدخل وحده. فضمان الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال دعم الصحة والنقل والسكن الآمن، إلى جانب البرامج الاجتماعية والصحية، وإدماج أصوات كبار السن في عملية صنع السياسات، كل ذلك يعتبر ضروري لخلق نظام لا يحد من الفقر فحسب، بل يُساهم أيضا في تحقيق الرفاه البدني والاجتماعي والنفسي لكبار السن في الأردن.

وفي هذا الصدد، أجرت المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن في الأردن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز الفينيق للدراسات بحثاً متعدد الأساليب لدراسة فجوات الحماية الاجتماعية في الأردن وتحديد المسارات الممكنة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع كبار السن في المملكة. وقد اعتمد البحث نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مجال الحماية الاجتماعية، استنادًا إلى فرضية أن جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن وضعهم أو مساهمتهم الاقتصادية، يستحقون الحماية والضمانات الأساسية لحياة آمنة وذات معنى.

يتماشى هذا النهج أيضًا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي (**المعايير الدنيا**) لعام 1952 (رقم 102) التي توفر المعايير الدنيا لنظم الضمان الاجتماعي، مع التركيز على توفير مزايا شاملة لشريحة كبيرة من السكان، بما في ذلك الشيخوخة، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)، التي تضمن **توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية للجميع، وأن يحصل الجميع على مستوى أساسي على الأقل من الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإنصاف والإدماج الاجتماعي،** وتشجيع البلدان على إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا، بما في ذلك تعزيز التماسك الاجتماعي.

ويعيد هذا المنظور صياغة الخدمات والمساعدات الاجتماعية الأساسية كواجب على الأطراف المسؤولة. والعنصر الأساسي في هذا الإطار هو الحماية الاجتماعية "لدورة الحياة"، التي توفر تغطية من الطفولة إلى الشيخوخة.

يستند موجز السياسات هذا المستمد من معايير منظمة العمل الدولية المذكورة أعلاه، إلى المبادئ التالية -المبادئ التالية:

1. **الحماية الاجتماعية حق، وليست صدقة؛**
2. **يجب أن تكون التغطية شاملة وطويلة الأمد؛**
3. **يجب ضمان المساواة بين الجنسين وحقوق العاملين في القطاع غير الرسمي في سياسات الحماية الاجتماعية؛**
4. **ظروف سوق العمل وحقوق العمل جزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية.**

في الأردن، ووفقًا لأحدث نشرة إحصائية لمؤشرات الحماية الاجتماعية في الأردن الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فإن أكثر من واحد من كل ثلاثة مقيمين في المملكة (34.1%) كانوا مشمولين بآليات الحماية الاجتماعية الوطنية خلال عام 2021، حيث بلغت نسبتهم 45.2% من الأردنيين. ويشمل ذلك المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من برامج الدعم النقدي والعيني الوطنية، بالإضافة إلى الأفراد المؤمن عليهم من خلال آليات الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات.

بالنسبة لكبار السن، في عام 2021، كان 45.8 في المائة من كبار السن (أردنيين وغير أردنيين) من المستفيدين المباشرين من دخل تقاعدي من البرامج الممولة من الاشتراكات والضرائب. في عام 2020، حصل ما مجموعه 277,321 من كبار السن على معاشات تقاعدية قائمة على الاشتراكات (38.3 في المائة)، بينما بلغ مجموع المستفيدين في عام 2021 ما مجموعه 300,802 شخص (40.8 في المائة).[1]

صدى قطانة/منظمة HelpAge International

شمل البحث 196 أسرة شملها الاستبيان في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من الأردن، بالإضافة إلى 24 مقابلة معمّقة.

النتائج الرئيسية للدراسة

شملت الدراسة عينة مكونة من 196 فرداً من كبار السن (60 سنة فما فوق) في الأردن، وقد أجريت الدراسة في شمال ووسط وجنوب الأردن. تلخص الأقسام التالية النتائج الرئيسية للدراسة:

1. نظام الحماية الاجتماعية غير الكافي

تُظهر الدراسة أنه على الرغم من مجموعة الخدمات المتاحة، لا تزال معدلات تغطية الحماية الاجتماعية منخفضة، وغالبًا ما يجد المشمولون بالتغطية أن دخلهم غير كافٍ لتغطية نفقاتهم الشهرية، ولا يغطي سوى حوالي 50 في المائة فقط من كبار السن الأردنيين في العينة مشمولين بنظام التقاعد أو الضمان الاجتماعي، وأقل من 10 في المائة من المتقاعدين يفيدون بتغطية نفقاتهم باستمرار كل شهر (الشكل 1).

الشكل 1: مصادر الدخل النقدي لكبار السن الاردنيين

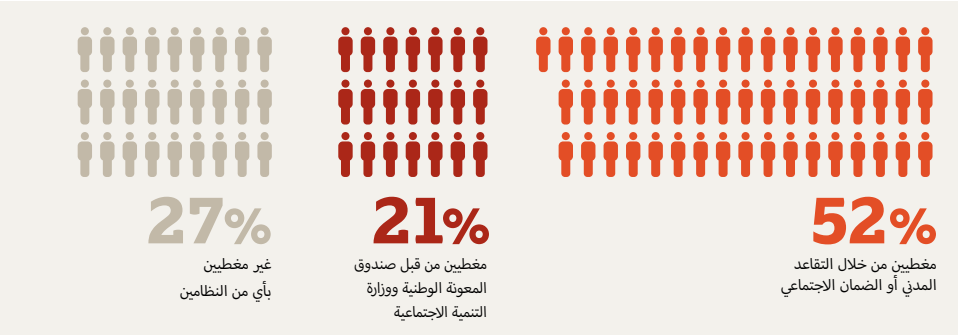

المصدر: بيانات المسح التي جمعها وحللها مركز الفينيق (2024). تشير NAF إلى صندوق المعونة الوطنية، وتشير MOSD إلى وزارة التنمية الاجتماعية.

هيثم معتوق/منظمة HelpAge International

SEMA

وعلى الرغم من أن اللاجئين السوريين الأكبر سناً، وإن كان من المرجح أن يحصلوا على مساعدات نقدية أكثر من الأردنيين، إلا أنهم يكافحون أيضاً لتلبية احتياجاتهم الأساسية بدخلهم الحالي. ويفيد أكثر من ثلثي اللاجئين السوريين في العينة بأنهم نادراً ما يتمكنون من تغطية النفقات الصحية والطبية. وفي غياب التغطية الكافية، تلجأ العديد من الأسر إلى آليات التأقلم السلبية مثل تقليل استهلاك الغذاء، والاستدانة و/أو التخلي عن العلاج الطبي والأدوية الضرورية. وفي الحالات القصوى، أبلغ المشاركون عن التسول واستخدام الأدوية منتهية الصلاحية وحتى رفض إجراء العمليات الجراحية. وتعتبر آليات التكيف السلبية هذه أكثر شيوعاً وشدة بين السوريين.

" تمت إحالتي إلى مستشفى خاص لإجراء العملية. ولأنها تتطلب المال، لم أتمكن من إجرائها. "

رجل أردني، عمّان

" أنا وزوجي نعاني من ديون تزيد عن 500 دينار أردني [705 دولار أمريكي]. كل هذا من أجل الدواء. "

امرأة سورية، عمّان

تشير هذه النتائج إلى أن الأردن بحاجة إلى تغييرات كبيرة في نظام الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات كبار السن. فبالنسبة للأردنيين، يشمل ذلك مواءمة مدفوعات المعاشات التقاعدية مع تكاليف المعيشة وتوسيع نطاق الاستحقاقات لتشمل جميع كبار السن، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في وظائف غير رسمية أو في الأعمال المنزلية/ أعمال الرعاية. وبالنسبة للاجئين السوريين الأكبر سناً، يتطلب تأمين الدخل الآمن التحول من المساعدة المخصصة إلى تدابير أكثر استدامة وتكاملية، كما يتطلب نظام الحماية الاجتماعية المستدام إجراء تعديلات منهجية على الاقتصاد الأردني، مثل تحسين الأجور بالنسبة لتكاليف المعيشة، وزيادة إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، والالتزام بمزايا الحماية الاجتماعية مدى الحياة.

هيثم معتوق/منظمة HelpAge International

2. هيمنة القطاع غير الرسمي ونقص موارد صناديق الضمان الاجتماعي

يُظهر البحث أن ما يقرب من نصف العاملين في الأردن (48 في المائة) يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي.[2] كما أنه من المرجح أن تغطي خطط المعاشات التقاعدية أصحاب الدخل المرتفع أكثر من أصحاب الدخل المنخفض، حيث لا تغطي سوى 5.6 في المائة من الأفراد في الخُمس الأدنى، مقارنة بـ 38.2 في المائة في الخُمس الأعلى.[3] ومع ذلك، لا ينطبق هذا إلا على أولئك الذين يعملون بشكل رسمي، وبالتالي فهم جزء من آليات الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات. في الواقع، يعمل أكثر من نصف القوى العاملة في الأردن بشكل غير رسمي (51.2 في المائة).[4] وبينما يمكن للعاملين خارج نظام الاشتراكات أن يسجلوا أنفسهم للحصول على المزايا، إلا أن هذا نادرًا ما يحدث. جميع العمال تقريباً (99 في المائة) الذين لديهم عقد عمل يومي أو أسبوعي غير مشمولين بمزايا الضمان الاجتماعي (99 في المائة)، ويبرز عدم التغطية بشكل خاص بين عمال الزراعة والبناء.[5] وبالإضافة إلى ذلك، فإن غير الأردنيين، الذين يهيمنون على قطاعي الزراعة والبناء، غير مشمولين إلزاميًا، وغير مؤهلين حتى للتغطية الطوعية.[6] وهذا يعني أن العمال الأكثر ضعفاً هم الأقل حظاً في التغطية بنظام الضمان الاجتماعي الأردني.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالأنظمة القائمة على الاشتراكات، فإن الأجور المنخفضة تديم فقر المعاشات التقاعدية. فهي تؤدي إلى انخفاض المساهمة في خطط المعاشات التقاعدية وانخفاض تراكم استحقاقات المعاشات التقاعدية، مما يترجم إلى انعدام الأمن المالي بعد التقاعد. وهذا يعني أنه لضمان وجود نظام حماية اجتماعية شامل وفعال، تحتاج الحكومة إلى تضمين الأجور اللائقة في إصلاحات العمل. وللتوضيح، يقول المتقاعدون في المسح أنهم يتلقون حوالي 400 دينار أردني (حوالي 560 دولار أمريكي) شهرياً من نظام التقاعد القائم على الاشتراكات. ومع ذلك، تشير نتائج البحث إلى أن كبار السن يحتاجون إلى معاش تقاعدي يتراوح بين 500 و800 دينار أردني (حوالي 700-130 دولار أمريكي) لتلبية الاحتياجات الأساسية والعيش براحة في سن الشيخوخة.

يتلقى أصحاب المعاشات التقاعدية حوالي 560 دولاراً شهرياً من معاشهم التقاعدي القائم على الاشتراكات. لكنهم يحتاجون إلى 700 دولار على الأقل لتلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بشكل مريح.

3. التحديات المتعلقة بالمساعدات النقدية لكبار السن

كشف البحث عن الكثير من التحديات التي يواجهها كبار السن في الأردن فيما يتعلق بتغطية الحماية الاجتماعية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

تشير الأرقام الواردة في النشرة الإحصائية لمؤشرات الحماية الاجتماعية في الأردن إلى أنه خلال عام 2021، حصل 6.4 في المائة من كبار السن الأردنيين على إعانات الشيخوخة المباشرة الممولة من الضرائب التي يديرها الصندوق الوطني للتقاعد، حيث تجاوزت التغطية بين المسنات (8.5 في المائة) التغطية بين كبار السن من الرجال (3.4 في المائة). إن الحصول على الاستحقاقات المباشرة من نظم المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات أعلى بشكل عام بين كبار السن من الذكور الأردنيين (61.4 في المائة) منه بين كبار السن من الإناث (54.1 في المائة)، وهذا يشير إلى أن المعاش التقاعدي هو أكثر أنواع تحويل الدخل انتشاراً بين كبار السن من الذكور، في حين أن معاش الشيخوخة هو أكثر أشكال تحويل الدخل انتشاراً بين كبار السن من الإناث.[7]

مع المراجعات والتحديثات الأخيرة لآلية استهداف الصندوق الوطني للتقاعد، بما في ذلك نحو توحيد برامج المساعدة الاجتماعية (المساعدة النقدية الشهرية بشكل رئيسي) ضمن برنامج المساعدة النقدية الموحدة، هناك خطر محتمل أن تنخفض التغطية والاستحقاقات بين فئة كبار السن الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية الممولة من الضرائب من الصندوق الوطني للتقاعد، ويقترن هذا الخطر بأثر إضافي على الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن فئة كبار السن (بناءً على تقديرات منظمة العمل الدولية).

نظرًا لأن برامج المعاشات التقاعدية لا تغطي جميع كبار السن في الأردن، توجد مزايا حماية اجتماعية حكومية غير قائمة على الاشتراكات. وتشمل هذه البرامج برامج مساعدات القسائم النقدية المستهدفة التي يتم تشغيلها من خلال الصندوق الوطني للتقاعد ووزارة التنمية الاجتماعية والتي تحاول توجيه الإعانات النقدية نحو الأسر الأكثر ضعفاً. ويندرج ضمن برنامج المساعدات النقدية المستهدفة برنامج المساعدات المالية المتكررة التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي يوفر الأموال خصيصًا لكبار السن في الأردن. ومع ذلك، يتم تحديد الأهلية من خلال خوارزمية معقدة تأخذ في الحسبان 57 مؤشرًا اجتماعيًا واقتصاديًا، مع خطر عدم شمول جميع الفئات السكانية الضعيفة اقتصاديًا في الأردن بشكل كافٍ.[8]

تُظهر الدراسة أن المستفيدين من المساعدات غير القائمة على الاشتراكات مثل صندوق المعونة الوطنية والمساعدات النقدية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واجهوا صعوبات كبيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقال معظمهم إنهم نادراً ما كانوا قادرين على تلبية احتياجاتهم، حيث واجه متلقو صندوق المعونة الوطنية صعوبات أكبر قليلاً من متلقي المساعدات النقدية من المفوضية.

بالإضافة إلى الصندوق الوطني للزكاة، قدم صندوق الزكاة الذي تديره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مساعدات نقدية لحوالي 3790 أسرة في عام 2022، بمتوسط 46 دينار أردني (حوالي 65 دولار أمريكي) شهريًا لكل أسرة. كما يقدم صندوق الزكاة أيضًا مساعدات نقدية طارئة لمرة واحدة للأسر، حيث بلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة 2500 أسرة في عام 2022، بمتوسط صرف 40 دينارًا أردنيًا (حوالي 55 دولارًا أمريكيًا) لكل أسرة.

ومع ذلك، تنشأ عدة مشاكل مع هذه الأموال. أولاً، قد يكون المستفيدون غير مدركين لمواعيد تجديد صندوق الزكاة، وبالتالي قد يفوت الكثير منهم فرصة عدم التجديد. ثانياً، قد تكون هناك آثار مترتبة على تلقي دعم آخر. عند التسجيل في الصندوق الوطني للزكاة، على سبيل المثال، يتوقف كبار السن عن تلقي المساعدات من صندوق الزكاة.

فداء قطاينة/منظمة HelpAge International

4. نقص التغطية بين النساء الأكبر سنًا

تُشكل النساء 18 بالمئة فقط من إجمالي متلقي الرواتب التقاعدية.[9] ووفقا لدائرة الإحصاءات، فإن أقل من 27 بالمئة من النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 60 عاما يحصلن على نوع من أنواع التقاعد، مما يشير إلى أن خطط الرواتب التقاعدية الخاصة أو غيرها من خطط الرواتب التقاعدية غير التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد الاجتماعي لا تغطي إلا جزئيا فجوة المعاشات التقاعدية. قد تعتمد النساء اللاتي لا يحصلن على دخل خاص بهن على الراتب التقاعدي للزوج، والذي قد لا يكفي لتغطية تكاليف فردين اثنين. وعلاوة على ذلك، قد تنسحب النساء من سوق العمل قبل بلوغ سن التقاعد، وبالتالي لا يستوفين الحد الأدنى من الاشتراكات لسحب راتبهن التقاعدية، وهذا ما أشارت إليه الدراسة، إذ أن ثلي النساء المستجيبات اللاتي عملن بشكل منظم، تركن عملهن قبل وصولهن إلى سن التقاعد، وبالتالي أصبحن غير قادرات على سحب رواتبهن التقاعدية لعدم استكمال الحد المطلوب من الاشتراكات، وهذا يتطلب توفير بيئة عمل صديقة للمرأة، بشكل يضمن عدم انسحابها من سوق العمل.

ومما لا يثير الدهشة أنه في حين أن النساء لا يشكلن سوى 18 في المائة من المستفيدين من المعاش التقاعدي، فإنهن يشكلن ما يقرب من 80 في المائة من جميع المستفيدين من الورثة[10]، وعلى الرغم من أن هذه الآلية تضمن استمرار حصول المعالين الذين يعتمدون على دخل أحد أفراد الأسرة على الاستحقاقات في حالة وفاة هذا الفرد من أفراد الأسرة، فإن الآلية الدقيقة لتحديد استحقاقات الورثة وتقسيمها بين المعالين المستحقين قد تعني مع ذلك انخفاضاً كبيراً في الدخل الشهري عند وفاة الزوج أو الزوجة المتقاعد. وبالفعل، أشار العديد من المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات إلى أن رواتب المعاش التقاعدي تنخفض عند وفاة الزوج أو الزوجة.

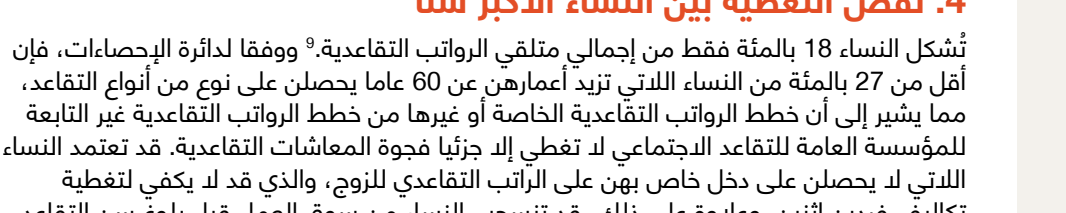

18%

من بين إجمالي المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي (القائم على الاشتراكات)، تبلغ نسبة النساء 18 في المائة فقط.

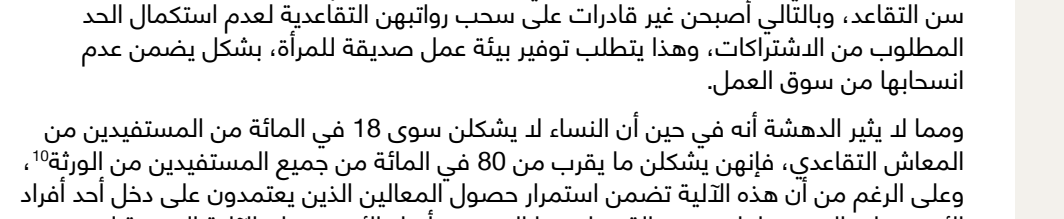

27%

ووفقًا لدائرة الإحصاءات العامة، فإن أقل من 27 في المائة من النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 60 عامًا يحصلن على أي نوع من المعاشات التقاعدية.

" كان لزوجي معاش تقاعدي... كنا نأخذ [شهريًا] 300 دينار أردني (حوالي 420 دولار أمريكي)، ولكن عندما توفي، بدأوا بإعطائي 150 دينارًا شهريًا (حوالي 210 دولار أمريكي)".

سيدة أردنية، الكرك

SEMA

5. معدلات التغطية المنخفضة للاجئين

ظهرت فجوة كبيرة أخرى في التغطية عندما نظرت الدراسة في جنسية المشمولين بالحماية الاجتماعية. ففي حين أن غير الأردنيين، بما في ذلك اللاجئين، قد يحصلون بحكم القانون على الحماية الاجتماعية من خلال العمل الرسمي، إلا أن معدلات التغطية لغير الأردنيين في الواقع أقل بكثير من نظرائهم الأردنيين. على سبيل المثال، لا يوجد تسجيل إلزامي في الضمان الاجتماعي لعاملات المنازل، وغالبيتهن من النساء المهاجرات. ومن الأرجح أن يعمل اللاجئون السوريون في سوق العمل غير الرسمي، وبالتالي تقل احتمالية تغطيتهم بخطط التقاعد. ووفقًا للدراسة الاستقصائية فإن حوالي 6% فقط من السوريين كانوا يعملون بشكل رسمي ومسجلين في الضمان الاجتماعي في آخر وظيفة لهم قبل بلوغهم سن الستين.

يقدم مقدمو الخدمات غير الحكوميين، مثل الجمعيات التطوعية والمنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، خدماتهم وبخاصة للاجئين وغير الأردنيين غير المؤهلين للحصول على الإعانات العامة. فمثلا، تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية شهرية لحوالي 33,000 أسرة لاجئة، حيث تتراوح قيمة التحويلات بين 80-155 دينار أردني (حوالي 110-220 دولار أمريكي) للسوريين و125-300 دينار (حوالي 180-420 دولار أمريكي) لغير السوريين. ومن بين هذه الأسر البالغ عددها 33,000 أسرة، كان ما يقارب 17 بالمئة من المستفيدين الرئيسيين يبلغون من العمر 60 عاماً أو أكثر.[11]

ومن بين المشاركين في المسح، حدد 80 بالمئة من السوريين المشاركين في المسح المساعدات النقدية التي تستهدفها المفوضية كمصدر للدخل، وحدد 20 بالمئة منهم الجمعيات الخيرية الأخرى كمصدر للمساعدة النقدية. في حين أن هناك تداخل كبير بين هاتين المجموعتين (حيث يتلقى ثلاثة أرباع المستفيدين من المساعدات الخيرية أيضاً مساعدات نقدية من المفوضية) (الشكل 2).

الشكل 2: مصادر الدخل النقدي لكبار السن السوريين

المصدر: بيانات المسح التي جمعها وحللها مركز الفينيق (2024). تشير UNHCR إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

HelpAge International/منظمة إحياء الأمل

التوصيات

سلطت الدراسة الضوء على الظروف المعيشية المتردية لكبار السن في الأردن. وحتى في الحالات التي يحصل فيها الأفراد على بعض أشكال الحماية الاجتماعية، فإن مستويات الرواتب التقاعدية والمساعدات غالباً ما تكون غير كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن بين المستفيدين من الرواتب التقاعدية وغير المستفيدين منها على حد سواء، لجأ العديد من كبار السن إلى استراتيجيات سلبية للتكيف، مثل تقليل استهلاك الغذاء. فيما يلي التوصيات الرئيسية للحكومة الأردنية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين:

1. **تطوير نظام شامل للرواتب التقاعدية الاجتماعية ورفعها لضمان قدرة جميع كبار السن في الأردن على تلبية الاحتياجات الأساسية والعيش بكرامة.**

   وفقًا لأحدث *استراتيجية وطنية أردنية لكبار السن 2025-2030*، تعتبر الحماية الاجتماعية والأمن المالي والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية من الأولويات الرئيسية لكبار السن في الأردن.

   ويرتكز الهدف الأساسي للاستراتيجية على تطوير نظام حماية اجتماعية شامل لجميع كبار السن في الأردن على أساس المبادئ الرئيسية للمساواة والعدالة وحقوق الإنسان، حيث توفير أمن الدخل لكبار السن من خلال توفير أجور لائقة تضمن العيش الكريم.

   إن توفير الرواتب الاجتماعية - التي يمكن توزيعها بدلاً من الرواتب التقاعدية التقليدية القائمة على الاشتراكات - دخلاً أساسياً مضموناً لجميع بالغي سن التقاعدs/ الشيخوخة بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو مساهماتهم خلال حياتهم العملية. حيث تظهر بعض الدراسات الحديثة أن الرواتب التقاعدية لها تأثير مهم على رفاهية كبار السن وكرامتهم، وغالباً ما تدعم الرواتب التقاعدية أسرا بأكملها، حيث يميل كبار السن إلى إنفاق رواتبهم التقاعدية على بعض الخدمات الأساسية لأسرهم مثل التعليم والصحة.[12]

   لتحقيق تغطية شاملة في الحماية الاجتماعية يجب أن تتمتع بنهج متكامل قائم على دورة حياة الإنسان. فعلى سبيل المثال، حققت سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في منظومة الحماية الاجتماعية، حيث طوّرت راتب تقاعدي شامل لجميع كبار السن كخطوة لمعالجة عدم المساواة في الحصول على الراتب التقاعدي.

2. **تطوير إطار شامل ومتكامل للمؤسسات التي توفر تغطية الحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية لكبار السن، وتعزيز الكفاءة والتنسيق بين المستفيدين، والسعي إلى تحقيق التكامل بين الحمايات القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات من أجل تحقيق التغطية الشاملة.**

3. **زيادة المساعدات الشهرية التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية للمسنين لتتماشى مع الحد الأدنى الوطني للأجور، وإعادة تقييم مستويات الأجور العامة لضمان أن تكون مبالغ المعاشات التقاعدية كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.**

4. **تعديل سياسات سن التقاعد لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في استحقاق الراتب التقاعدي، وتوفير خيارات تقاعد مرنة للقادرين على مواصلة العمل والراغبين فيه.**

5. تعديل نظام العمل المرن ليشمل كبار السن المتقاعدين الذين يعملون عن بعد أو بشكل مرن، وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية، لضمان تحقيق معايير العمل اللائق في جميع الأعمال من خلال أحكام قانونية خاصة تُشرف عليها وزارة العمل.

6. تطوير إطار عمل قانوني لتوحيد معايير استحقاق الرواتب التقاعدية، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للجان الزكاة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا المجال

7. توسيع نطاق برامج صندوق المعونة الوطنية ليشمل مزايا أخرى، مثل الرعاية الصحية والنفسية التكميلية لكبار السن.

8. ضمان حصول كبار السن على العلاج الطبي واستشارات الصحة النفسية والعلاج المهني من خلال خدمات الرعاية الصحية المنزلية وبأسعار معقولة.

9. ضمان الدعم المستدام للاجئين المسنين من خلال تحسين وتسهيل وصولهم إلى الخدمات الأساسية، وذلك عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المعنية الأخرى.

10. تسهيل الاندماج المحلي للاجئين المسنين من خلال ترتيبات الإقامة، والدعم المالي، وخدمات الرعاية الصحية، خاصة بالنسبة للحالات المزمنة.

فيحاء عواد/منظمة HelpAge International

الحواشي الختامية

1. المملكة الأردنية الهاشمية. دائرة الإحصاءات العامة، *النشرة الإحصائية لمؤشرات الحماية الاجتماعية في الأردن*، 2023.

2. قعوار، م وآخرون، من الحماية إلى التحول: *فهم مشهد الحماية الاجتماعية الرسمية في الأردن. منتدى البحوث الاقتصادية (ERF)*، 2022.

3. قعوار وآخرون، الملحق أ2، ص 53، 2022.

4. هيئة الضمان الاجتماعي 2021، *التقرير السنوي لعام*، 2022.

5. الرزاز، س وآخرون، "فرص توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن" في تقرير منظمة العمل الدولية "فرص توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن"، *منظمة العمل الدولية*، 2021.

6. منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية، *الاتساق التشريعي والسياسات بشأن توسيع تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن*، 2023.

7. المملكة الأردنية الهاشمية. *دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية لمؤشرات الحماية الاجتماعية في الأردن*، 2023.

8. توه، أ، الإهمال التلي: *كيفية دفع البنك الدولي لتخصيص المساعدات النقدية باستخدام الخوارزميات يهدد الحقوق، هيومن رايتس ووتش*. متاح على:/www.hrw.org/report/2023/06/13/automated-neglect/how-world-banks-push-allocate-cash-assistance-using-algorithms

9. لجنة الضمان الاجتماعي 2021، *التقرير السنوي لعام*. 2022.

10. مؤسسة الضمان الاجتماعي، 2022.

11. البنك الدولي، مؤسسة الضمان الاجتماعي: *نحو توسيع نطاق التغطية ونظام تقاعد أكثر كفاية وإنصافًا واستدامة* (بالإنجليزية)، 2021.

12. MANEPO، TRANSFORM و HelpAge International، *آثار التحويلات النقدية الاجتماعية في ملاوي على كبار السن وأسرهم تقييم متعدد الأساليب للتحويلات النقدية الاجتماعية و مناقشة معاش اجتماعي شامل لكبار السن في ملاوي*، 2018.

HelpAge International منظمة /أندلس ميديا

المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن هي شبكة عالمية من المنظمات التي تعمل على تعزيز حق جميع كبار السن في أن يعيشوا حياة كريمة وصحية وآمنة.

نشرت من قبل المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن
ص.ب. 78840، لندن SE1 7RL، المملكة المتحدة
هاتف 7778 7278 7778 20 44+
info@helpage.org
www.helpage.org
مؤسسة خيرية مسجلة رقم 288180

إعداد أحمد عوض وعلا بدر وكورتني جيري (مركز الفينيق).
حررته جولييت هيلر.

تم توفير المدخلات والتعليقات الفنية من قبل سيلفيا زابو وشاندرانسو وجيسيكا بيتيبريز وتانفي باتيل وهيستر كلارك (المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن).

إشراف فني قدمه كل من لوكا بيليرانو ورنا الأنصاري، بدعم من فرناندو مارتينيز كور، وشانتال سيريسينا (منظمة العمل الدولية).

التصميم بواسطة TRUE www.truedesign.co.uk

حقوق الطبع والنشر © HelpAge International 2024
هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري 4.0 رخصة دولية،
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

يمكن إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور دون إذن لأغراض غير ربحية وتعليمية. يرجى الإشارة بوضوح إلى الرابطة الدولية لمساعدة المسنين وإرسال نسخة أو رابط.

تم اعداد موجز السياسات من قبل المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي. وتقع مسؤولية محتوياته على عاتق المنظمة الدولية لمساعدة كبار السن ومنظمة المسنين الدولية ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.